

## تقرير حرية المعلومات لعام 2012

تقرير المسؤول عن قانون حرية المعلومات لعام 2012

بشكل عام فان قانون حرية المعلومات من عام 1998 يعطي الحق لكل مواطن بالتوجه الى أي سلطة عامة من اجل الحصول على معلومات متعلقة بعملها. وعلى السلطة القيام بتوفير المعلومات ما لم تتعارض مع القانون او مع أي قانون اخر

وقد تم تعييني -اغبارية محمد رفعت- مسؤولا عن تطبيق قانون حرية المعلومات في عام 2012 , رغم اني قمت بغالبية المهام منذ عام 2010.

بشكل عام فان السياسة التي تنتهجها البلدية هي اعطاء المواطن المعلومات التي يريدونها اذا لم تكن تتعارض مع قانون حماية المعلومات الشخصية, وعليه فان الطلبات التي قدمت للحصول على معلومات وفقا للقانون مبينة بالجدول التالي.

• مجمل الطلبات الرسمية التي قدمت هو 7 طلبات.
• قدمت اجابات كاملة عن 6 طلبات.
• اجيب جزئيا عن طلب واحد وذلك لتعرضه لحقوق حماية الخصوصية الشخصية.
• قدم ضد البلدية دعوى قضائية واحدة وقد تم الغاءها من قبل المدعي.

وفقا لائحة القانون فان الرسوم المترتبة على توفير المعلومات هي:

التفصيل	الرسوم
رسوم التقدم بطلب للحصول على معلومات	98 ش.ج
رسوم معالجة الطلب لكل ساعة	54 ش.ج
رسوم تصوير صفحة واحدة	1.35 ش.ج
رسوم اصدار ديسك	5.34 ش.ج

يعفى من دفع الرسوم كل من يقوم بطلب معلومات خاصة به بشرط الا تزيد ساعات العمل من اجل تحضير هذه المعلومات عن ثلاث ساعات.